وزارة التجارة والصناعة

(قطاع التجارة الداخلية)

قرار وزارى رقم ٦٦ لسنة ٢٠٠٦ «بالتفويض»

باعتماد الحساب الختامى للغرفة التجارية لمحافظة السويس
والسوق التابع لها للعام المالى ٢٠٠٥

رئيس قطاع التجارة الداخلية

بعد الاطلاع على المادة (٣٢) من القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ والمعدل بالقانون رقم ٦ لسنة ٢٠٠٢ بشأن الغرف التجارية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٢٥ لسنة ٢٠٠٢ بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٦ لسنة ٢٠٠٢ الخاص بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ الصادر فى ٢٠٠٢/١/٣١ ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٣٩٩ لسنة ١٩٨٦ بشأن الغرف التجارية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٩٠ بشأن التفويض بالاختصاصات ؛

وعلى ما قرره مجلس إدارة الغرفة التجارية لمحافظة السويس جلسة ٢٠٠٦/٦/٢٧ باعتماد الحساب الختامى للغرفة والسوق التابع لها عن العام المالى ٢٠٠٥ ؛

وعلى مذكرة الإدارة العامة لشئون الغرف التجارية المؤرخة ٢٠٠٦/١٢/١٧ ؛

قـــرر :

مادة ١ - اعتماد الحساب الختامى للغرفة التجارية لمحافظة السويس والسوق التابع لها عن العام المالى ٢٠٠٥ حيث بلغت جملة الإيرادات للغرفة والسوق معًا مبلغ ٩٩٨٠٠٨,٨٣ ج (فقط تسعمائة وثمانية وتسعون ألفًا وثمانية جنيهات وثلاثة وثمانون قرشًا لا غير) وبلغت جملة المصروفات للغرفة والسوق معًا مبلغ ٣٥٢١٨٩,٩١ ج (فقط ثلاثمائة واثنان وخمسون ألفًا ومائة وتسعة وثمانون جنيهًا وواحد وتسعون قرشًا لا غير) وبلغت زيادة الإيرادات عن المصروفات مبلغ ٦٤٥٨١٨,٩٢ ج (فقط ستمائة وخمسة وأربعون ألفًا وثمانمائة وثمانية عشر جنيهًا واثنان وتسعون قرشًا لا غير) أضيفت إلى الاحتياطى العام الذى بلغ فى ٢٠٠٥/١٢/٣١ مبلغ ٢٧٠٠٩١٧,٨٤٩ ج (فقط مليونان وسبعمائة ألف وتسعمائة وسبعة عشر جنيهًا وثمانمائة وتسعة وأربعون مليمًا لا غير) .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية .

تحريراً فى ٢٠٠٦/١٢/١٧

رئيس قطاع التجارة الداخلية
لواء / أسامة مازن